الأمم المتحدة

A/C.2/62/SR.2

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

Distr.: General
27 November 2007
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧, الساعة ٩/٤٥

الرئيسة: السيدة لينتونين ..... (فنلندا)

المحتويات

بيان من الرئيسة

بيان من نائب الأمين العام

بيان من وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

خطاب رئيسي يلقيه الأستاذ إدموند فيلبس، الحائز على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية لسنة ٢٠٠٦

مناقشة عامة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

07-53130 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

بيان من الرئيسة

١ - **الرئيسة:** قالت إن التنمية المنصفة والمستدامة لجميع البلدات تتطلب التحقيق الفعال والحسن التوقيت لجدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية ولأهدافها المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وإن تحقيق هذه الأهداف لا يزال بعيدا، بخاصة في أفريقيا. إن الدول الأعضاء، في الاستعراض الوزاري السنوي الأول للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهو الاستعراض الذي أُجري خلال جزئه الرفيع المستوى سنة ٢٠٠٧، أصدرت دعوة لا لبس فيها إلى تنفيذ هذه الأهداف. وتقوم حاجة إلى بذل جهود مجددة.

٢ - وأشارت الرئيسة إلى أن مناسبة الأمين العام الرفيعة المستوى بشأن تغير المناخ أولت التنمية المستدامة الأولوية العليا التي تستحقها، ما أفضى إلى المناقشة العامة للجمعية العامة حول الموضوع ''الاستجابة لتغير المناخ''. وأوجدت العولمة فرصا جديدة ولكن أيضا تحديات جديدة تتطلب العمل المتعدد الأطراف. والأمم المتحدة هي المنظمة في الموقع الأمثل لتناول الشواغل المشتركة، شريطة توفر الإرادة السياسية والتزام بتعددية الأطراف.

٣ - واسترعت الرئيسة الانتباه إلى الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات ومؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري الذي سيعقد في الدوحة في ٢٠٠٨. إن اللجنة كان عليها أداء دور أساسي، فيما يتعلق بالسابق، في تقديم الإرشاد الواضح حول كيفية النهوض بتحقيق قدر أكبر من الاتساق والفعالية والكفاءة في الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة، وفيما يتعلق بالثاني، في التمهيد للقيام باستعراض ناجح. والرئيسة على ثقة بأن روح مونتيري ستكون مرشدة لمداولات اللجنة في هذا الصدد.

٤ - وقالت إن اللجنة ستنظر أيضا، كما كان في سنوات سابقة، في المسائل المتعلقة بمجموعات البلدان في حالات خاصة، من قبيل أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي هذا الصدد حثت الرئيسة اللجنة على التركيز على قراراتها بشأن الإجراءات، نظرا إلى أن هذه البلدان كانت في مسيس الحاجة إلى تحقيق نتائج ملموسة.

٥ - وأخيرا، لاحظت الرئيسة أن المكتب ودائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية قد نظما عددا من المناسبات الخاصة حول مجموعة واسعة من المسائل. وهي تأمل في أن يستفيد أعضاء اللجنة من حضور العلماء والعاملين في القطاع الصحي وواضعي السياسات الممتازين في هذه المناسبات.

بيان من نائب الأمين العام

٦ - **السيدة ميغيرو** (نائب الأمين العام): قالت إن حضورها للجلسة يشهد بالتأييد القوي والجلي من جانب الأمين العام للجنة وبالتزامه الراسخ والدائم بتعزيز دور المنظمة في النهوض بجدول أعمالها الإنمائي. ولتحقيق ذلك، يجب على الدول الأعضاء والأمانة العامة وجميع الجهات الأخرى ذات المصلحة العمل معا. وفي هذا الصدد كانت قد أطلقت عملية استشارية غير رسمية مع رؤساء الإدارات والصناديق والبرامج التي تعالج المسائل الاقتصادية والاجتماعية والمسائل المتعلقة بالتنمية. إن تلك العملية تصب في الدور القيادي للأمين العام وتقدم له المشورة السياسية السليمة فيما يتعلق بجدول أعمال التنمية.

٧ - وقالت إنه على الرغم من الاضطراب في الأسواق المالية فإن التوقعات الكلية للاقتصاد العالمي أظهرت علامات إيجابية، غير أن الحالة في بلدان نامية كثيرة بقيت بالغة الهشاشة. أن الفقر في العالم من بين أشد المسائل إلحاحا، موقعا في فخه ملايين الأطفال والنساء والرجال من كل

الأجناس والأديان والمعتقدات. وذلك الفقر لم يحكم قبضته ويتجذر بنيويا في أي مكان كما حدث ذلك في أفريقيا، فالملايين من الناس معلقو المصير حرفيا تماما، والتباينات الاجتماعية والاقتصادية الحادة في الاقتصاد العالمي لا تزال قائمة، ما يؤثر سلبا في مكافحة الفقر المدقع ويجعل المسعى الجماعي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول سنة ٢٠١٥ مهمة أشد مشقة. والأمين العام وهي نفسها ملتزمان التزاما عميقا بزيادة النهوض بقيادة المنظمة في تشجيع جدول أعمال التنمية، فوجود أمم متحدة أقوى يتطلب توفر ركن أقوى للتنمية.

٨ - وقالت إن السبيل الأمثل للتصدي بفعالية لكثير من التحديات المعقدة التي تواجه كوكبا يزداد عولمة هو اتخاذ نهج متعدد الأطراف، وإن اللجنة مثال حسن على التنمية المتعددة الأطراف في اتخاذ الإجراءات. إن اللجنة أدت دورا مركزيا في نقل المناقشة المتعلقة بالتنمية من النماذج المتنافسة إلى الالتزامات الجماعية ضمن رؤيا مشتركة. والمؤتمرات ومؤتمرات القمة العالمية أوجدت جدول أعمال طموحا للتنمية، له مجموعة من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية وإطار مشترك لتحقيقها. واللجنة قد ساهمت مساهمات لها أثر محدِّد في هذه المنجزات البالغة الأهمية.

٩ - وأردفت قائلة إن نجاح عمل اللجنة في الأسابيع القادمة حرج وإن ما يدعو إلى القلق على نحو خاص خطر الاختلالات في الاقتصاد العالمي على الانتعاش الاقتصادي في الآونة الأخيرة لعدد كبير من البلدان النامية وعلى احتمالات انتقال البلدان من الصراع إلى التعمير والتنمية. إن تنسيق السياسات المتعدد الأطراف والأكثر شمولا وفعالية، ترافقه تدابير لإبقاء الأسواق مفتوحة، يمكن أن يكون مساهمة رئيسية في التنمية والنهوض بالأهداف الإنمائية للألفية، وأيضا في حدوث تطور منتظم للاقتصاد العالمي، وجهود كهذه ينبغي أن تركز على البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، من قبيل البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وعلى الأجزاء الضعيفة من السكان في أي مكان، على نحو خاص النساء والأطفال. إن بلدانا أفريقية كثيرة ليست على مسار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ودعا الأمين العام مؤخرا إلى انعقاد الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، الذي جمع قادة منظمات متعددة الأطراف وحكومية دولية كبيرة. وذكرت أنها، بصفتها نائب الأمين العام، تتابع تلك المبادرة على المستوى التنفيذي عن طريق رئاسة الفريق العامل المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا. وهدف الفريق العامل هو التعجيل ببذل الجهود للوفاء بالوعود القائمة بإبقاء تركيزه بوضوح على التنفيذ. وسيعمل مع جهات أخرى ذات مصلحة صوب تحسين القدرة على التنبؤ بالمعونة وفعالية استعمالها، وسيقوي إجراءاته المشتركة على المستوى القطري باستعمال التعاون الإنمائي المتعدد الأطراف بقدر أكبر من الكفاءة والتماسك للمساعدة في تنفيذ الالتزامات في مجالات أساسية. وفي هذا الصدد خطا الاستعراض الوزاري للتقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهو الاستعراض الذي أجري في تموز/يوليه ٢٠٠٧، خطوات واسعة في النهوض بتنفيذها. والجهود الجماعية لن تثمر إلا إذا وفت جميع الجهات ذات المصلحة بوعودها، ففي ذلك المسعى المشترك يجب أن يتوفر التزام مجدد بالمباديء التوجيهية التي وافق عليها الجميع في مونتيري.

١٠ - وقالت نائب الأمين العام إن على البلدان النامية تقع مسؤولية أن توجد بيئة ملائمة للنمو الاقتصادي المنصف على الأمد الطويل وأن تتولى هي نفسها عملية تنميتها. وقد حُقق تقدم مشجع في هذا المجال. لقد أصبحت رابطة أمم جنوب شرق آسيا كيانا جيوسياسيا نشيطا حرك التقدم

الاجتماعي والنمو الاقتصادي لأعضائها. وجعلت أفريقيا الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا مخططها للتنمية. ولتحقيق نجاح لهذه المبادرة من الحيوي تقديم الدعم الدولي القوي في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب والشراكات بين بلدان الشمال والجنوب.

١١ - وقالت إن الجهات المانحة يجب أن تفعل المزيد للوفاء بوعودها بزيادة تدفقات المساعدة الإنمائية وتخفيف الدين، وإنه على الرغم من الالتزام القوي الذي قطع في سنة ٢٠٠٥، انخفضت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية في ٢٠٠٦ وقد تستمر في الانخفاض في ٢٠٠٧ أيضا. إن هذا الاتجاه يجب أن يعكس. ومما لا يقل أهمية نوعية المعونة وأساليبها وفعاليتها، وينبغي بذل مزيد من الجهود في هذا الصدد، بالبناء على إعلان باريس بشأن فعالية المعونة. وينبغي الاستعمال الكامل للإمكان الذي يوفره منتدى التعاون الإنمائي في التصدي لبعض هذه المسائل.

١٢ - وأضافت قائلة إن المعونة الخارجية ليست كافية، وإن النظم التجارية والمالية المفتوحة والمنصفة وغير التمييزية لا تقل أهمية بالنسبة إلى آفاق البلدان النامية. إن جولة الدوحة يجب أن تختتم أعمالها في وقت مبكر باعتماد مجموعة مشاريع إنمائية هادفة، وإن المعونة مقابل التجارة يجب أن تدعم البلدان دعما فعالا ابتغاء إيجاد قدرات تجارية تنافسية وفرص عمل. إن قوة الاستثمار والتكنولوجيات الجديدة والمبتكرة يجب أن توجه بشكل أفضل نحو تحسين الظروف البشرية في كل مكان، فمسائل كهذه مركزية بالنسبة إلى الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وإلى مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية الذي سيعقد في سنة ٢٠٠٨، اللذين سيشكلان فرصتين رئيسيتين لزيادة النهوض بجدول أعمال التجارة والتمويل والتنمية.

١٣ - وذكرت أن الزيادة المثيرة في حجم التجارة فيما بين بلدان الجنوب شاهد بالأهمية المتنامية للروابط الاقتصادية الإقليمية والأقاليمية، وأنه يجب على الأمم المتحدة أن تحسن تركيزها على هذه المسائل. ويجب أن تراعى أيضا الأبعاد الإنمائية لتغير المناخ، وأنه يجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده ليعالج على نحو فعال تغير المناخ وليحول دون تقويضه لأسس التقدم الاجتماعي - الاقتصادي.

١٤ - وقالت إن قدرة المنظمة على التنفيذ الأفضل للبرامج على المستوى القطري سيجري تناولها ضمن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات فيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية. وإن توجيه اللجنة سيساهم مساهمة كبيرة في التحقيق المحسن والأكثر تماسكا من جانب منظومة الأمم المتحدة. وأعربت عن ثقتها بأن مداولاتها ستساهم في المشاورات بشأن الاتساق على نطاق المنظومة، وهي المشاورات التي كان رئيس الجمعية العامة يعتزم إجراءها ابتغاء تعزيز الأنشطة التنفيذية للمنظمة. وعلى مستوى أوسع لا يتطلب الاتساق أن تعمل وكالات الأمم المتحدة بقدر أكبر من التضافر فقط، ولكنه يتطلب أيضا أن تعمل جميع الجهات ذات المصلحة معا على نحو يزداد وثوقا دوما للنهوض بجدول أعمال التنمية.

١٥ - وقالت إنه، ابتغاء حشد أفضل الجهود، ثمة حاجة إلى إنشاء ائتلاف أصحاب الضمير، تسانده إجراءات بعزم وطيد وتفان مجدد، لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وخصوصا الأهداف الإنمائية للألفية، وهي الأهداف التي يعترف بأنها طموحة. وللمجتمع الدولي السيطرة على الموارد اللازمة لتحقيق ذلك الطموح ولا يمكنه ببساطة أن يفشل. وأعربت عن ثقتها بأن عمل اللجنة في الأسابيع القادمة سيستمر في المساهمة في تحقيق هذه الحاجة الضرورية البالغة الأهمية.

بيان من وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

١٦ - **السيد شا زوكان** (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إن الحالة الراهنة في الاقتصاد العالمي قد تشكل خطرا على الاستقرار العالمي وعلى تنفيذ جدول أعمال التنمية. إن الاضطراب المالي العالمي لا يزال يتكشف، وإنه على الرغم من أن النتيجة لا تزال غير معروفة، يبدو أن الأخطار تضاعفت. إن إسقاط النمو العالمي لسنة ٢٠٠٧، كما هو معروض في الحالة والتوقعات الاقتصادية العالمية لسنة ٢٠٠٧، لا يزال يبلغ ٣,٤ في المائة — وهو تباطؤ ملحوظ من سنوات سابقة. والإسقاط لسنة ٢٠٠٨ قد يتعين تقليله مرة أخرى نظرا إلى الاضطراب المالي الحاصل مؤخرا والنمو الضعيف في الولايات المتحدة. وأكدت مرارا وتكرارا إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على الحاجة إلى معالجة الاختلالات العالمية على نحو تدريجي ومنسق، وعلى الرغم من ذلك لم يتخذ إجراء جاد. إن التغيرات في المشاعر فيما يتعلق بالسوق وثقة المستثمرين قد تثير هبوطا عسيرا بالنسبة إلى الدولار وتكيفا مضطربا للاختلالات العالمية، ما يهدد التوقعات بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي والنمو مستقبلا.

١٧ - وقال إن المصارف المركزية في البلدان المتقدمة التمو الرئيسية كيفت، في الأشهر القليلة الماضية، السياسة النقدية، بيد أن مبادرات السياسة الوطنية وحدها لم تستطع أن تتصدى على نحو فعال للجذور الأعمق للمشكلة. فالاقتصاد العالمي في حاجة ماسة إلى المراقبة المتعددة الأطراف الفعالة لتنسيق السياسات الاقتصادية الكلية والإجراءات الجماعية، ما ينطوي على مشاركة جميع الجهات الفاعلة الرئيسية من كل من البلدان المتقدمة النمو والنامية. إن التباطؤ في النمو العالمي يعرض كل الاقتصادات للخطر، وخصوصا البلدان النامية، التي بقي كثير منها معتمدا اعتمادا كبيرا على طلب منتجاتها في البلدان الصناعية وعلى مستويات أسعار السلع. إن أي نقص ملحوظ في حصائلها من شأنه أن يؤثر تأثيرا قويا في الموارد المتاحة للقيام بالاستثمار اللازم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. فالهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية ألزم المجتمع الدولي بشراكة عالمية من أجل التنمية. وإن كل بلد أخذ على عاتقه المسؤولية عن تنميته الخاصة به، واضعا استراتيجيات وطنية وحاشدا موارد محلية. إن البلدان المتقدمة النمو قدمت المساعدة ، وينبغي لها، مع جميع الجهات صاحبة المصلحة الأخرى، أن تساعد في إيجاد بيئة دولية ممكّنة. إن عملية متابعة مونتيري آلية رئيسية لتعزيز تلك الشراكة في الممارسة. ولا تزال فرصتان بالغتا الأهمية أمامنا، بدءا بالحوار الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن تمويل التنمية في وقت لاحق من ذلك الشهر. وسيركز الحوار على التقدم المحرز بشأن المكونات الستة لتوافق آراء مونتيري. ولحد الأن فإن الصورة الكلية مختلطة.

١٨ - وقال إن من الأمور الإيجابية أن بلدانا نامية كثيرة، بما في ذلك كثير من أقل البلدان نموا، قد حققت النمو في التجارة، وإن المساعدة الإنمائية الرسمية شهدت بعض التحسن من سنة ٢٠٠٢، بما في ذلك التزامات جديدة، من قبيل تلك التي قطعت في غلينإيغلز. بيد أن المساعدة الإنمائية الرسمية، على الرغم من بروز جهات مانحة جديدة، يبدو أنها قلت منذ السنة المنصرمة. وتخفيف الدين حقق أيضا التقدم الكبير في عدة حالات، ولكن ثمة كثير مما ينبغي القيام به.

١٩ - وقال السيد زوكان إن السياسات الاقتصادية الكلية الحصيفة والتكييفات البنيوية لم تؤد دوما إلى النمو وإيجاد فرص العمل وزيادة الكفاءة في الإنفاق الاجتماعي اللازم لإحراز التقدم الوافي صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للالفية. وإن تدفقات الموارد الخاصة لم تكن متساوية وكانت تعرض بعض البلدان النامية لأخطار أكبر. وما تزال تحديات كبيرة

قائمة في تحقيق البُعد الإنمائي لجولة الدوحة وأيضا في وضع جميع البلدان المنخفضة الدخل على مسار مستدام لتسديد الدين. إن مستويات المساعدة الانمائية الرسمية لا تزال أقل كثيرا من الأهداف، ومن المهم ضمان توجيه التدفقات الكافية التي من الممكن التنبؤ بها عن طريق الميزانيات الوطنية. ومن سوء الحظ أنه لا يوجد ما يستحق الذكر من التقدم في تعزيز صوت البلدان النامية والمشاركة في المؤسسات المالية الدولية.

٢٠ - وقال إن مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية الذي سيعقد في الدوحة في أواخر سنة ٢٠٠٨ سيوفر فرصة لاستعراض التقدم وللسير بثبات على المسار الصحيح، بينما يجري التصدي لتحديات جديدة ومسائل ناشئة. إن الحوار الرفيع المستوى ينبغي أن يبدأ الاستعدادات وأن يتبادل الآراء بشأن الإجراءات الملموسة التي يمكن أن تتخذ.

٢١ - وقال إن أحد التحديات الرئيسية اليوم هو كيفية القيام باستجابة عالمية لتغير المناخ. إن الإجراءات العالمية المتضافرة بشأن تخفيف الآثار والتكيف تتطلب توفر آليات مالية معززة ومبتكرة ووسائل فضلى لنقل التكنولوجيات الأنظف. إن تغير المناخ، بآثاره الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة، يؤثر في كل شخص. بيد أن أشد المجتمعات فقرا أكثرها ضعفا. والبناء على مقومات المناعة في البلدان الضعيفة، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا، ينبغي أن يحتل أولوية عالية. إن قدرة المجتمع الدولي على التوخي الفعال للتنمية المستدامة تتوقف على مدى نجاحه في التصدي لتغير المناخ بطريقة حسنة التوقيت ومتضافرة. وهذه النظرة أعرب عنها على نطاق واسع في المناسبة الرفيعة المستوى بشأن تغير المناخ التي دعا إليها الأمين العام في الشهر السابق. وصدرت أيضا دعوات مكررة إلى حشد الإرادة السياسية للتوصل إلى اتفاق عالمي بمقتضى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. والدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف، التي ستعقد في بالي في كانون الأول/ديسمبر، ينبغي أن تكون نقطة البداية لمفاوضات مكثفة لضمان دخول هذا الاتفاق حيز النفاذ بنهاية سنة ٢٠١٢. وحث اللجنة على إرسال رسالة قوية إلى تلك الدورة.

٢٢ - وقال السيد زوكان إن الأمم المتحدة قد نقلت تركيزها إلى التنفيذ وحشد وتوفير الدعم العملي للمساعدة في ترجمة الالتزامات في مجال التنمية إلى إجراءات على المستويات العالمي والإقليمي والوطني. وذلك تمكن مشاهدته في العمليات الجكومية الدولية العالمية والإقليمية. ومما شجعه على نحو خاص المشاركة الواسعة النطاق في الاستعراض الوزاري السنوي الأول للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويأمل في أن يرى حفن منتدى التعاون الإنمائي الأول، الذي سيعقد في منتصف سنة ٢٠٠٨، بقدر أكبر من الطاقة.

٢٣ - وقال إن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات عمل على وضع مبادئ توجيهية أساسية للأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة على المستوى القطري. وينبغي للجنة، عند توفير هذه المبادئ التوجيهية، أن تسعى إلى تعزيز قدرة صناديق وبرامج الأمم المتحدة على التركيز على الأهداف القابلة للتحقيق. وللقيام بذلك، تحتاج إلى تناول أربع مسائل أساسية: مواءمة أنشطة منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري مع استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية وأهداف التنمية المتفق عليها دوليا؛ وزيادة فعالية واتساق نظام التنمية للأمم المتحدة؛ وتعزيز الميزة النسبية لذلك النظام بما أصبح بيئة متزايدة التنافس على المستوى القطري؛ وأخيرا، زيادة المساءلة والشفافية والكفاءة عن طريق المزيد من تبسيط الإجراءات وتناغمها.

خطاب رئيسي يلقيه الأستاذ إدموند فيلبس، الحائز على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية لسنة ٢٠٠٦

٢٤ - قال السيد فيلبس إنه، في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة، لا يوجد تخلف. والتنمية الوحيدة هي الثروة الوطنية. وفي اقتصاد مغلق، كان ذلك مماثلا لمراكمة رأس المال الداخلي. وفي اقتصاد مفتوح، من الضروري إضافة مراكمة الأصول في الخارج. والتوفير على المستوى الوطني يساوي الاستثمار الداخلي بالإضافة إلى الاستثمار في الخارج. ولتحقيق مراكمة رأس المال الداخلي وما ينتج عن ذلك من النمو الاقتصادي، رأى الاقتصاد الكلاسيكي الجديد الحاجة إلى إطار قانوني فقط، أو على نحو رئيسي، وإلى سيادة القانون.

٢٥ - ولكن، في الحياة التجارية الحقيقية، ثمة مختلف أنواع النواقص، في كل من المعلومات والمعرفة التي تمتلكها مختلف فئات الجهات المشاركة. ولذلك، في العالم الحقيقي يمكن للجهات المشاركة أن ترتكب أخطاء جسيمة، وثمة حاجة إلى الأنظمة لحماية تلك الجهات المشاركة. بيد أن الجهات المنظمة نفسها قد ترتكب أيضا أخطاء جسيمة. وهكذا، وُجد التخلف في العالم - وسيبقى حتى بوجود مؤسسات السوق الكفؤة - بسبب المعرفة الناقصة على شكل التخلف التكنولوجي؛ وحالات نقص رأس المال البشري التي كان من الصعب تصحيحها على الإطلاق بسرعة؛ والعقبات المعترضة للنمو الناشئة عن الفساد في القطاعين الخاص والعام؛ وعجز بعض نظم السوق الحسنة الأداء عن حسن الأداء في جميع البيئات؛ والسياسات التي كان، عموما، تصورها خاطئا، من قبيل قانون الحد الأدنى للأجور والإعانة الحكومية غير المشروطة.

٢٦ - وقال السيد فيلبس إن الصين مثال رائع على بلد قد تخلص من التخلف عن طريق اللحاق بركب التكنولوجيا. في الصين، تحكم السياسة المالية الدخل المتاح للاستعمال للأسر المعيشية والمؤسسات كسبيل لتوجيه سرعة سير التوفير الوطني، وبالتالي، سرعة القيام بالاستثمار في التكنولوجيات الغربية. وعموما، استثمرت المؤسسات الصينية، على نحو رئيسي، في مرافق الانتاج المتطلبة لأصغر وثيقة تقنية، ثم تسلقت إلى أعلى السُلّم. وتدريجيا، ضاقت الفجوة التكنولوجية بين الصين والاقتصادات الرئيسية. والمعدل الأمثل للتوفير على المستوى الوطني، وبالتالي، للحاق بالركب التكنولوجي كان عاليا على نحو غير عادي. وبالتالي، لم يوجد ما هو استحواذي أو غير عقلاني في اختيار الصين لمعدل عال جدا من التوفير. وثمة عنصر هام في النموذج الصيني وهو أنه يجب على المستهلك، كما هو حال اقتصادات أخرى تتخلص من التخلف، أن يتحمل تكلفة التعلّم حين تقييم واستعمال منتجات جديدة في السوق. وبالتالي، مال الاستهلاك إلى التخلف وراء الناتج حتى بلغ حجم الفجوة مبلغا أمكن عنده في النهاية للاستهلاك أن ينمو بنفس معدل نمو الناتج. وكان ذلك السبب في أن الواردات كانت أقل من الصادرات. بيد أن السيد فيلبس يرى أنه حتى يلحق بلد تماما بالركب من اللازم توفر المعرفة التكنولوجية وأيضا المعرفة غير الرسمية أو ''الحنكة''.

٢٧ - وفضلا عن ذلك، البلدان بحاجة إلى الابتكار لو أرادت اللحاق تماما بالركب واليقظة. على سبيل المثال، لحقت أوروبا الغربية القارية بركب التكنولوجيات في الولايات المتحدة وكندا وأحدث الصناعات في بعض البلدان الأخرى في أوائل التسعينيات من القرن العشرين، ولكنها لم تستطع - عموما - اللحاق بركب التكنولوجيات في كوريا الجنوبية وفنلندا والسويد وآيرلندا وآيسلندا وكندا والولايات المتحدة خلال موجة تطبيقات شبكة المعلومات الدولية التجارية الابتكارية من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٥. والآن، نظرا إلى أن نمو الإنتاجية تباطأ إلى معدل سرعة عادية أكثر

في البلدان الأخيرة، يمكن توقع فترة أخرى تشهد اللحاق في أوروبا القارية. ومع ذلك، حتى حينما لحقت عمليا انتاجية أوروبا القارية بالجهات السابقة في أوائل ومنتصف سنوات التسعين من القرن العشرين، فإن الأداء الكلي في أوروبا القارية كان لا يزال أدنى من الأداء الكلي في كندا والولايات المتحدة وآيرلندا. وفي تلك الغضون، مال الرضاء الوظيفي واشتراك الموظفين إلى أن يكون أخفض في فرنسا وإيطاليا مما في كندا والولايات المتحدة.

٢٨ - وكان تفسيره أن النظم الاقتصادية في أوروبا القارية ولدت نشاطا أقل من تلك الكائنة في كندا والولايات المتحدة. وثمة بينة مباشرة على دورات أقل فيما بين الشركات ورسملة أعلى لسوق الأسهم. وحدّد الدينامية بأنها خصوبة واصالة القطاع التجاري في الاقتصاد لدى إتيانه بأفكار جديدة تعد بالخير في المجال التجاري: الذكاء أو الدهاء الذي اختار به القطاع المالي للاقتصاد مقترحات الابتكار في مجالي التنمية والتسويق؛ وفضول المستهلكين ونزعتهم التجريبية حيال المنتجات الجديدة. وحتى إذا بقيت درجة الدينامية في البنية المؤسسية للاقتصاد كما هي فإنه لا يزال من الممكن لمعدل النمو أن يرتفع أو ينخفض. والدينامية لا يمكن أن تقاس بدقة بالنمو. ولذلك، ينبغي ألا يعتبر لحاق الصين الكامل بأكثر اقتصادات الغرب نشاطا أمرا مسلما به. لحاق الصين الكامل يتطلب توفر درجة غير عادية من التنمية بين مؤسساتها الاقتصادية، وربما ثقافتها. بيد أنه لا يمكن لأحد أن يكون موقنا من أن ذلك ليس ممكنا.

٢٩ - والفكرة الكينيزية في ''التنمية'' باعتبارها بلوغ هدف ثابت من الأهداف، من قبيل الإنتاجية العالية، تنطوي على عيب عميق، نظرا إلى أن ذلك قد يعني نهاية السعي إلى الابتكار والإبداع والجدة. ولذلك، ينبغي أن تعتبر ''التنمية'' عملية لا تنتهي أبدا استمرارها ضروري للوفاء بمختلف الحاجات البشرية.

٣٠ - وقال السيد فيلبس إن الضغط على الصين لتحفيز الاستهلاك ولتقليل العرض من الصادرات معروف جيدا. بيد أن نظرة ضيقة كهذه تغفل المكاسب للاقتصاد العالمي من رفع الأسعار من جانب الصين وبلدان الفائض الأخرى التي زادت من النفقات الاستثمارية من جميع الأنواع، وبذلك وازنت حالات العجز التجاري في سائر أنحاء العالم.

٣١ - وقال إن كثيرا من الاقتصاديين يعتقدون اعتقادا راسخا بأن الذين كسبوا من الأسعار العليا في الأصول التجارية وغيرها ينبغي لهم أن يعوضوا الذين تحملوا الخسائر. بيد أن اقتصاديين آخرين يعتقدون بأن العاملين في حرف التصدير لا يقع على كاهلهم الالتزام الخلقي بتعويض العاملين في حرف السلع الاستثمارية في فترات معدلات الفائدة العالية. وبالمثل يرون أن العاملين في حرف السلع الاستثمارية لا حاجة بهم إلى تعويض العاملين في التصدير في فترات تشهد معدلات الفائدة المنخفضة.

٣٢ - إن المعلم الأخلاقي العظيم جون رولز اعتقد بأنه يجب على المجتمع أن يقوّم حالات الظلم قبل التدخل، وليس حالات الظلم بعد التدخل. ولذلك اعتقد بأن التباينات في توقعات العمر ينبغي تناولها في وقت مبكر في الحياة عن طريق المعونات والاستثمار في مجال التعليم العام. ولكنه لم يتوقع قيام الحكومات بإيجاد ضمانات من تقلبات الحياة.

٣٣ - والتلوث مصدر آخر من مصادر الظلم. بمقتضى قانون الأضرار يُتوقع من شخص أن يدفع تعويضات حينما يسبب ضررا طوعا وعلى نحو منتظم لشخص آخر. وعلى نفس المنوال، توقع معظم المراقبين أن تخطو الولايات المتحدة والصين خطوات لمعالجة التلوث الذي سببتاه. ولكن، على الرغم من أن تلك التوقعات معقولة على الأمد الطويل، بدا أن من الظلم على الأمد القصير أن نتوقع من الصين أن تفي بنفس المعايير الدولية التي يطلب من البلدان العالية الإنتاجية

أن تفي بها، وعلى نحو خاص في الحالات التي تعاني فيها الصين من الفقر أكثر مما تعانيه البلدان التي تلوثها. وبالتالي، فإن معظم الخبراء يتوقعون، بحق أو ظلما، أن تتشاطر البلدان المرتفعة الدخل تحمل تكلفة تخفيض التلوث من الصين.

٣٤ - وذكر السيد فيلبس أنه لم يمكن أن تدخل الرأسمالية بسهولة في البلدان النامية نظرا إلى أن الرأسمالية الحسنة الأداء تتطلب توفر شبكة معقدة من المؤسسات الاقتصادية، بعض منها لم يكن قائما في البلدان النامية أو لم يتطور بما يكفي لتمكين الرأسمالية من الأداء على نحو أفضل من أداء نظام هيمنة جماعات المصلحة أو النظام الاشتراكي. والوكالات التنظيمية التي حمت المستثمرين والمستهلكين في البلدان النامية لم تكن أيضا في معظم الأحيان وافية بالغرض أو قوضتها الممارسات الفاسدة. بيد أن اشتراكية السوق وهيمنة جماعات المصلحة تحتاجان أيضا إلى المؤسسات. ومن الخطأ الاعتقاد بأن مؤسسات الدولة أكثر شفافية وغير اعتسافية وغير فاسدة طبعا من الشركات العاملة في ظل الرأسمالية. في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، كيانات الدولة أكثر تلويثا في معظم الأحيان من الشركات الخاصة لأن تلك الكيانات أقل عرضة للتقديم إلى المحاكمة.

٣٥ - وقال السيد فيلبس إن بعض البلدان أكثر نسبيا تهيؤا لدعم هيمنة جماعات المصلحة، بينما تكون بلدان أخرى أكثر مناسبة لدعم الرأسمالية. والمشكلة بالنسبة إلى البلدان الأولى هي أن هيمنة جماعات المصلحة يمكنها أن تعترض سبيل تلك البلدان صوب الرأسمالية. بيد أن زيادة التنافس من العولمة وفرت ظروفا تساند الرأسمالية في بعض البلدان.

٣٦ - **السيد ليروي** (بلجيكا): سأل عما إذا كان من المحتمل أن تلحق البلدان الأفريقية بركب الاقتصادات الناشئة وعن كيفية مساعدة المجتمع الدولي لهذه البلدان في القيام بذلك.

٣٧ - **السيد فيلبس** قال إن من المهم التمييز بين الأهداف على الأجل القصير والأهداف على الأجل الطويل. على سبيل المثال، على الأمد القصير تحد كوبا أن من الصعب عليها أن تكون منافِسة في مجال تدفق السلع الزهيدة الثمن والعمالة المنخفضة المهارة من الصين. وحتى تكون في موقع تنافسي أفضل كان من المتعين عليها أن تكون نمّت سوق صادراتها في وقت مبكر. وتواجه بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية وأفريقيا صعوبات مشابهة. بيد أن من المحتمل أن تنضم الصين، على الأمد الأطول، إلى صفوف البلدان التي قطعت شأوا بعيدا في النمو. وعلى هذا النحو، لن تعود الصين مالكة لكميات ضخمة من العمالة والسلع المنخفضة التكلفة تقوم بتصديرها، وبالتالي لن تكون بلدان من أمريكا اللاتينية وأفريقيا في حالة تنافس مع الصين في هذا الصدد.

٣٨ - **السيد ستيغز** (هولندا): سأل عن الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يوفر شبكة أمان للبلدان الأفريقية نظرا إلى صعوبة الفترة الزمنية القصيرة التي ستواجهها.

٣٩ - **السيد فيلبس**: أكد على أن التوقعات التجارية التي تزداد سوءا لا تعني بالضرورة أن البلدان النامية لا يمكنها أن تحقق مكاسب كبيرة في مجالات أخرى. البلدان النامية بحاجة إلى التركيز على المؤسسات الاقتصادية التي تدعم وتحرك النشاط التجاري عماما والنشاط الابتكاري على نحو خاص. والبلدان الأقل نموا في أفريقيا وأماكن أخرى ينبغي لها أيضا أن تبذل الجهود من أجل زيادة الأجور عن طريق المساعدة المناسبة من الدولة. وعموما، يمكن فعل الكثير من أجل رعاية التنمية بدون الحاجة إلى زيادة النشاط التجاري.

٤٠ - **السيدة العرايض** (البحرين): سألت عن الطريقة التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يتصدى للفجوة الإنمائية المتزايدة الاتساع.

٤١ - **السيد فيلبس:** قال إنه ليس متشائما فيما يتعلق بالانتاجية والفجوات التكنولوجية في الوقت الراهن. وبفعالية وسهولة يمكن ردم الأخيرة باستعمال شبكة المعلومات الدولية، على سبيل المثال. وقد تحسّن النقل التكنولوجي أيضا تحسنا كبيرا خلال العقد السابق، ونشأت فرص مشجعة كثيرة نتيجة عن ذلك. فعلى سبيل المثال، لقد بلغت الأرجنتين مستوى من التقدم التكنولوجي لم يكن متصورا قبل ذلك بعشر سنوات. ولكن، ابتغاء تحقيق مستوى عال من الإنتاجية، فإن وجوه التقدم التكنولوجي يجب أن تكملها الخبرة التكنولوجية والدراية غير الرسمية من جانب الموظفين.

٤٢ - **السيد غونزاليز بيريز:** ذكّر بأثر الحصار الاقتصادي ضد كوبا في صادراتها، وأكد على أن الجوانب الإيجابية للاشتراكية ولهيمنة جماعات المصلحة ينبغي أن تُذكر أيضا لإيجاد التوازن مع التعليقات التي أدلى بها تأييدا للرأسمالية.

٤٣ - **السيد فيلبس:** قال إن المقارنات المجردة للنظم الاقتصادية البديلة ينبغي تفاديها لأنها لا تأخذ في الحسبان الحالة الخاصة في بلد من البلدان. بيد أن أحد وجوه قوة الرأسمالية هو أنها مكّنت الأفراد في القطاع التجاري من استعمال معرفتهم الشخصية في القيام بما يمكن من الابتكارات. سخّرت الرأسماليةُ الإبداع على مستوى أساسي جدا من الاقتصاد وأعطت المشتغلين بالأعمال الحرة فرصة النجاح في القطاع المالي. ويمكن للرأسمالية أن تكون نظاما اقتصاديا ممتازا إذا وفرت البلدان للمشتغلين بالأعمال الحرة سبل الوصول إلى أسواق رأس المال، وإذا قيّمت قطاعاتها المالية الأفكار الابتكارية الجديدة وأيضا إذا كانت لها قطاعات استهلاكية مستقبلة لتلك الأفكار. ويرى أن العداء للرأسمالية في أوروبا الغربية في مطلع القرن السابق كانت له آثار عكسية، ما أفضى إلى بدائل اتضح أنها أسوأ.

٤٤ - **السيد بن فريحة** (الجزائر): سأل عن الأنظمة والتدابير اللازمة على المستوى الدولي للتصدي لوجوه قصور السوق.

٤٥ - **السيد لوريتزو** (الجمهورية الدومينيكية): سأل عن مدى التحديات التي تشكلها الكوارث الطبيعية والعرض غير المؤكد للنفط للنمو الاقتصادي.

٤٦ - **السيد عليم** (بنغلاديش): سأل عن الأثر العالمي للفجوة بين البلدان ذات اقتصادات الفائض والاقتصادات المعانية من العجز. وتساءل أيضا عن الطريقة التي يمكن بها للبلدان النامية أن تستفيد مباشرة من نظام الاحتياطي العالمي، وعن الطريقة التي يمكن بها للبلدان النامية، وخصوصا البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أن تعكس الاتجاهات السلبية في تدفق الموارد. وأخيرا، سأل عما إذا كان نموذج خاص موجودا لتطبيق الرأسمالية في البلدان النامية.

٤٧ - **السيد كبوكومو** (سيراليون): سأل عن ماهية مكونات مؤسسات الصين الاقتصادية وثقافاتها التي تحتاج إلى التطوير حتى تلحق الصين تماما بركب أشد الاقتصادات الغربية نشاطا. ولِمَ لا يبدو أن الصين دينامية مثل الاقتصادات الغربية؟

٤٨ - **السيد فيلبس:** قال، وهو يجيب ممثل الجزائر، إن مسألة الأنظمة والترتيبات الدولية للنهوض بالعدالة الاقتصادية لا تمكن معالجتها خلال الوقت القصير المتاح. ونظام الحد الأعلى من الإنتاج والاستهلاك والتجارة، الذي لا يتطلب توفر بنية أساسية عالمية كبيرة، جعل من الممكن تقدير حجم تكلفة شراء الحق في انتاج وحدة واحدة من التلوث، ومن ثم تقرير مدى قيام بلد معين بهمة بكبح التسبب في التلوث في العالم. وقد تنجح الأفكار السلبية الأولية في أن تفضي إلى نتائج طيبة تماما في النهاية.

٤٩ - ولاحظ، وهو يشير إلى عدد من التعليقات على الأهمية الحيوية للتجارة، أن البلدان ذات الحجم الكبير يمكنها أن تقدم عملا هادفا ومجزيا وأن تنخرط في الابتكار، ومع ذلك ليس لها نشاط تجاري يستحق الذكر أو ليس لها نشاط تجاري على الإطلاق. في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بدا أن سكان بعض البلدان أعربوا عن رضائهم الكبير عن حياتهم، على الرغم من أن الإنتاجية، بالمعايير الراهنة، كانت مزرية. في الوقت الحاضر وضع قدر كبير من التأكيد على الجوانب القابلة للقياس، من قبيل التجارة والناتج لكل ساعة، ولم يكن الاهتمام الكافي يولى للحاجة إلى تقديم الجزاء الطيب للحياة.

٥٠ - وقال، مجيبا عن سؤال آخر، إن جوهر الرأسمالية أفكار تجارية جديدة والابتكار. ولا لبس في المهنة الاقتصادية فيما يتعلق بالاختلاف بين الرأسمالية واقتصاد السوق الحرة. ويعني مصطلح ''اقتصاد السوق الحرة'' اقتصادا ليس له جوهريا قطاع عام، تكاد الحكومة فيه لا تشتري أي سلع أو خدمات. في الاقتصاد الكلاسيكي الجديد اعتقد بعض الناس بأن الرأسمالية استبعدت دولة الرفاهة. بيد أن من الممكن تطبيق الرأسمالية بمستوى عال من المعاشات التقاعدية من الدولة، نظام للتأمين الاجتماعي للمتقاعدين وقطاع للتأمين الطبي تديرهما الدولة. ويرى أن الرأسمالية ينبغي ألا تُعرف بالإشارة إلى دولة الرفاهة على الإطلاق.

٥١ - وأكد، وهو يجيب عن سؤال متعلق بالصين، على أن الموضوع بالغ التعقد. وبدا له أن القطاع المالي في الصين مرشح لأعمق إصلاح خلال السنوات العشر القادمة. وإذا أمكن تحقيق ذلك، ازدهرت روح تنظيم المشاريع في الصين.

المناقشة العامة

٥٢ - **السيد سالغيرو** (البرتغال): قال، وهو يتكلم باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدين المرشحين كرواتيا وجمهورية مكدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب، والبلدان التي يمكن أن تكون مرشحة ألبانيا والجبل الأسود وصربيا؛ وبالإضافة إلى ذلك، آيسلندا وجورجيا ومولدوفا وأوكرانيا، إن تغير المناخ يتعدى كونه مجرد مشكلة بيئية، نظرا إلى أنه كان له أثر سلبي ومن الممكن أن يكون قاسيا، في الوقت الحاضر وفي المستقبل، في بضعة أهداف للأمم المتحدة. يجب على منظومة الأمم المتحدة أن تكون على استعداد لبذل الجهد لتقليل كمية انبعاثات غازات الدفيئة ولمكافحة الآثار التي لا يمكن عكس اتجاهها وتفاديها في معظم الأحيان والتي تترتب على تغير المناخ. وينبغي للمؤتمر القادم المعني بتغير المناخ أن يجري مفاوضات بناءة وشاملة تشارك فيها البلدان كلها بغية الاتفاق بحلول سنة ٢٠٠٩ على نظام متعدد الأطراف لما بعد ٢٠١٢. وسواصل الاتحاد الأوروبي إبداء القيادة القوية في هذا المجال بتعزيز التزاماته الخاصة به. بيد أن الإجراءات من جانب الاتحاد الأوروبي وحده لا تكفي للنهوض بالعملية صوب اتفاق شامل وفعال ومنصف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

٥٣ - وقال السيد سالغيرو إن الاتحاد الأوروبي يأمل في أن ينظر إلى أعمال اللجنة الثانية وأعمال الجمعية العامة بشأن مسألة التمويل من أجل التنمية بوصفها كلا متماسكا، وفي أن يكون في إمكان الدول الأعضاء أن تعمل معا بروح التعاون والبناء لإعداد مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية الذي سيعقد في سنة ٢٠٠٨. والاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات صك ذو قيمة في زيادة الدول الأعضاء لكفاءة وفعالية الأنشطة التنفيذية للمنظمة وتحديد دورها في الشراكة العالمية من أجل التنمية. وعلى الرغم من أنه قد أحرز التقدم منذ الاستعراض الأخير، ينبغي فعل المزيد لضمان عمل الأمم المتحدة بالشراكة الحقيقية مع جميع البلدان، خصوصا البلدان النامية، وقيامها

على نحو فعال بتلبية احتياجاتها. والاستعراض سنة ٢٠٠٧ سيكون فرصة هامة لتعزيز الروابط بين الأعمال العادية لمنظومة الأمم المتحدة وأنشطتها التنفيذية ولتسهيل إحراز التقدم في التغلب على التشظي المنظومي وللبناء على الإصلاحات الجارية التي تركز على الأداء والمساءلة وتحقيق النتائج.

٥٤ - وقال إن الاتحاد الأوروبي سيقدم مشروع قرار في إطار البند من جدول الأعمال (صوب الشراكة العالمية)، سيسلط الضوء على المساهمة الهامة من الشراكات العامة-الخاصة في التنمية المستدامة.

٥٥ - وذكر أنه مما سر الاتحاد الأوروبي منجزات الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويمثل الاستعراض الوزاري السنوي الأول ومنتدى التعاون الإنمائي خطوتين هامتين إلى الأمام في تعزيز المجلس ومتابعة الأهداف الإنمائية للألفية. هذه الجهود تكمل جهودا أخرى من قبيل المبادرة لتعزيز التماسك على نطاق المنظومة، وتحسين أساليب عمل المجلس وعمل اللجان التي سعت إلى تعزيز جهود الأمم المتحدة وتركيزها على استجابات فعالة لتشجيع تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٦ - وقال إن الاتحاد الأوروبي لا يزال ملتزما بتعزيز وتنشيط أعمال اللجنة الثانية وبتحسين أساليب عمل اللجنة. ويرحب أعضاؤها بالجهود التي بذلت في السنوات السابقة لتنفيذ برنامج دائر للعمل ويقرون بأن نجاح البرنامج يتوقف على التقارير والقرارات المقدمة في الوقت المناسب. وتنبغي مواصلة ترشيد جدول أعمال اللجنة، بوسائل منها زيادة تجميع البنود والبنود الفرعية وتطبيق نظام فترة السنتين وفترة الثلاث سنوات على أعمال اللجنة كما يقتضيه الحال. والتقسيم العقلاني للعمل بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ينبغي أن يكون أيضا محل مزيد من النظر.

٥٧ - وقال إنه على الرغم من ترحاب الاتحاد الأوروبي بفرصة مناقشة المسائل االتي ستثار في مناسبات جانبية من المزمع إجراؤها خلال دورة اللجنة فإن الاتحاد الأوروبي يود أن يؤكد على أن هذه المناسبات ينبغي ألا ترهق جدول أعمال اللجنة الكامل فعلا.

٥٨ - **السيد هاكيت** (بربادوس): قال، وهو يتكلم باسم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، إن الجماعة خطت، خلال السنة السابقة، خطوات واسعة صوب إنشاء ''السوق والاقتصاد الموحدان للجماعة الكاريبية''. وإذ أنشأت الجماعة الكاريبية السوق الموحدة، ركزت جهودها الآن على آليات إعمال الاقتصاد الموحد عن طريق عملية للتنفيذ المرحلي. ولاحظت الجماعة الكاريبية بقلق وجود تنيؤات بتراجع في الاقتصاد العالمي، ما سيكون له أثر سلبي في الجهود المبذولة للقضاء على الفقر والنهوض بالنمو الاقتصادي المستمر. يجب على المجتمع الدولي أن يقوم، بوصف ذلك مسألة ملحة، بمهمة إصلاح الهيكل الاقتصادي والمالي العالمي الراهن. وما يزال تعزيز صوت البلدان النامية وشاركتها في صنع القرار ووضع المعايير في مجال الاقتصاد الدولي شرطا مسبقا لتحسين الإدارة الاقتصادية العالمية. والمناقشات الجارية بشأن إصلاح نظام الحصص وإسماع الصوت في مؤسسات بريتون وودز ستفضي إلى رفع مستوى تمثيل البلدان الصغيرة النامية وزيادة قدرتها على إسماع صوتها.

٥٩ - وقال السيد هاكيت إن الجماعة الكاريبية أعادت التأكيد على دعوتها إلى التحقيق الكامل للبُعد الإنمائي لبرنامج عمل الدوحة، بوسائل منها المعاملة الخاصة والتفاضلية للاقتصادات الصغيرة والضعيفة. وينبغي للجنة الثانية أن ترسل، في دورتها الراهنة، إشارة سياسية قوية إلى

المتفاوضين في جنيف يشأن التجارة تفيد بأنه يجب أن تفي جولة الدوحة بوعدها الإنمائي، مراعية احتياجات البلدان النامية للمساهمة في التحقيق الحسن التوقيت للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

٦٠ - وذكر أن الجماعة الكاريبية ترغب في إعادة التأكيد على دعوتها إلى اتخاذ نهج أكثر شمولا إزاء عبء الدين الواقع على البلدان النامية المتوسطة الدخل. وتتطلع البلدان الكاريبية قدما إلى إجراء مزيد من المناقشات وصنع القرار بشأن المسألة خلال مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية وعمليته التحضيرية. وتعتزم الجماعة الكاريبية أداء دور نشيط في الحوار الرفيع المستوى القادم بشأن تمويل التنمية.

٦١ - وقال إن رؤساء حكومات بلدان الجماعة الكاريبية، اعترافا بشدة الأخطار التي يوجدها تغير المناخ، أصدروا، في اجتماعهم في بربادوس في تموز/يوليه ٢٠٠٧، أقوى بيان لهم بشأن تغير المناخ، ووضعوا بخطوط عامة معايير لموقف الجماعة الكاريبية في بالي وما يتجاوزها. إن أولويات المنطقة في نظام ما بعد سنة ٢٠١٢ هي تحقيق تخفيضات كبيرة وملزمة قانونا للانبعاثات في أقصر وقت ممكن وتحقيق زيادات في مستوى الموارد المتاحة للبلدان النامية، خصوصا الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٦٢ - وقال إن الجماعة الكاريبية تواصل إيلاء الأولوية العليا لتنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس للتنفيذ. وما يزال القلق ينتاب البلدان الكاريبية من أنه لم يتخذ أي إجراء لتنفيذ الولاية من الجمعية العامة لتعزيز وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ودعت أيضا إلى تقديم مجتمع المانحين للدعم لتنشيط شبكة الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٦٣ - وذكر السيد هاكيت أن الجماعة الكاريبية تعتزم المساهمة على نحو بناء في المناقشة بشأن البند الفرعي المعني بمصادر الطاقة المتجددة. ويرغب أعضاؤها على نحو خاص في إعادة تأكيد مواقفهم الأساسية حيال المسألة كما تم الإفصاح عنها في الدورة الخامسة عشرة للجنة التنمية المستدامة، وهي الدورة التي أكدوا فيها على الحاجة إلى إحداث زيادة كبيرة في استعمال الطاقة المتجددة وإنشاء صندوق عالمي للطاقة المتجددة ودعم جهود التعاون الإقليمي التي تبذلها البلدان النامية.

٦٤ - وقال إن الجماعة الكاريبية تؤيد تأييدا كاملا القرار ١٦/٦١ الذي اتخذته الجمعية العامة بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي. والعمل الذي ينبغي القيام به في الاستعراض الوزاري السنوي ومنتدى التعاون الإنمائي سيكون منصة هامة للمداولات الرامية إلى إيجاد بيئة أكثر تمكينا للتنمية المستدامة وتعزيز تنفيذ الالتزامات بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للالفية.

٦٥ - **السيد أكرم** (باكستان): قال، متكلما باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، إن من اللازم القيام بمزيد من التحليل وصياغة السياسات، بخاصة في مجالات التمويل والتجارة والتكنولوجيا والطاقة وتغير المناخ والإدارة الاقتصادية العالمية. والعالم بحاجة إلى رؤية استراتيجية للإصلاح الشامل للنظام المالي والنقدي الدولي دعما لهدفي النمو والتنمية السريعين والمتوازنين والمستمرين في اقتصاد دولي معولم. ويجب أن يشمل الإصلاح إيجاد السيولة، بما في ذلك حقوق السحب الخاص، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار المباشر الأجنبي. ولا يزال من الضروري تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية، وخصوصا أضعفها. ومؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المقبل سيوفر فرصة قيّمة للتوصل إلى اتفاق على نهج شامل وفعال لتلبية احتياجات البلدان النامية.

٦٦ - وقال إنه فيما يتعلق بجولة الدوحة يجب على البلدان التجارية الرئيسية أن تبدي المرونة والإرادة السياسية من أجل التوصل إلى اتفاق في وقت مبكر. بيد أن الفوائد للبلدان النامية قد تكون هامشية، ومن الضروري الآن النظر في الطريقة التي يمكن بها أن تشجع وتحقق على النحو الأمثل الأهداف التجارية والإنمائية الرئيسية للبلدان النامية. وإلا فإن الفوارق في النظام التجاري الدولي سيستمر في تأخير الاندماج الاقتصادي العالمي وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

٦٧ - وقال إن التركيز السياسي على تغير المناخ على نطاق العالم يشكل تحديا وفرصة للبلدان النامية. وستحدد مجموعة الـ ٧٧ والصين موقفها واستراتيجيتها لتناول المسألة في بضعة منتديات قادمة في سياق التنمية المستدامة. وسيوضع التأكيد على نحو خاص على مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة بين البلدان المتقدمة النمو والنامية. وفي مؤتمر بالي لتغير المناخ ومناسبات أخرى سيتعين على الدول الأعضاء أن تتفق على استراتيجية دولية للاستجابة تأخذ في الحسبان مسائل هامة، من التنمية المستدامة إلى آليات التنفيذ المناسبة.

٦٨ - وذكر أن توفر سبل الوصول إلى التكنولوجيا بالغ الأهمية بالنسبة إلى النمو والتنمية الاقتصاديين المستمرين في اقتصاد عالمي تقوده المعرفة. من المهم الاتفاق على السبل المثلى لوصول البلدان النامية إلى التكنولوجيا ولنقلها، بما في ذلك تدابير معالجة قيود نظام حقوق الملكية الفكرية العالمية. وينبغي أيضا القيام بالبحوث والتطوير فيما يتعلق بمشاكل وأولويات البلدان النامية، بوسائل منها حوافز القطاع الخاص المناسبة.

٦٩ - وقال إن النمو والتنمية ليسا ممكنين بدون الاستعمال المحسن للطاقة. ومن الضروري التنبؤ بعرض الطاقة والطلب عليها في العقود القادمة، والتفكير مليا في الخطوات الواجب اتخاذها لضمان التنمية المستدامة على ضوء هذه الأرقام. وينبغي للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المعنية أن تتعاون في صياغة استراتيجية متفق عليها دوليا بشأن الطاقة للتنمية المستدامة.

٧٠ - وأخيرا، لا يمكن للبلدان الغنية أن تواصل تقرير سياسات ومعايير النظم المالية والنقدية والتجارية والتكنولوجية العالمية التي لها أثر ذو مغزى في مصير أشد البلدان فقرا. يجب على المجتمع الدولي أن يتفق على تدابير تضمن الإنصاف في صنع القرار الدولي بشأن المسائل الاقتصادية والاجتماعية، بخاصة في مؤسسات بريتون وودز.

٧١ - وقال السيد أكرم إن الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة وضع سلسلة من التوصيات لتحسين كفاءة وفعالية أنشطة الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي. وتجب مراجعة التوصيات ابتغاء ضمان تحقيق بضعة أهداف، بما في ذلك الطابع العالمي والطوعي والمحايد للأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة التي تجري لفائدة البلدان المتلقية بطلبها؛ وقبول الجميع بمبدأ الملكية الوطنية في صياغة وتنفيذ استراتيجيات التنمية الوطنية؛ والتمويل غير المقيَّد الكافي لتحقيق الأهداف الوطنية توخيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا؛ ومواءمة الممارسات التجارية لصناديق ووكالات الأمم المتحدة وتبسيطها؛ وتنسيق ومواءمة المساعدة من الأمم المتحدة مع المساعدة الإنمائية المتعددة الأطراف والثنائية الأخرى.

٧٢ - وقال إن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات ينبغي أن يقرر مسار الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك، ينبغي أن يكون مدفوعا برؤيا قيام الأمم المتحدة بدور أقوى فيما يتعلق بمسائل

التنمية، وبالحاجة إلى التنفيذ الكامل لجميع الالتزامات المتفق عليها.

٧٣ - وأضاف قائلا إن مجموعة الـ ٧٧ والصين قد أعربت فعلا عن شواغلها المتعلقة بانخراط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مسائل حقوق الإنسان، واعتزامه أن يقوم بدور الوسيط بين الحكومات والمجتمع المدني، وإهمال الأولويات الوطنية عند توزيع الموارد، والجهود الرامية إلى اقتراح اتجاهات للسياسات على الحكومات الوطنية. والمبدأ الأرفع للأنشطة التنفيذية التي تقوم بها الأمم المتحدة هو الملكية الوطنية وقيادة البلدان صاحبة البرامج للعملية والنتائج. وترحب المجموعة بالتزام المدير بإصدار صيغة مستكملة للخطة الاستراتيجية في الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، وتأمل في زيادة تحسينها على ضوء الاتفاق الذي تم التوصل إليه في قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٥٠ بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات.

٧٤ - واستطرد قائلا إن من المهم النظر في اتخاذ خطوات لضمان تنفيذ الأهداف والالتزامات التي وافقت عليها الدول الأعضاء المعنية. وينبغي وضع أهداف واضحة ومحددة الوقت لتحقيق الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية وغيره من الأهداف المتعلقة بالمال والتجارة والمساعدة الإنمائية الرسمية والتكنولوجيا. وينبغي أيضا إيلاء الاعتبار لتحويل هذه الأهداف إلى التزامات راسخة، كما قد اقتُرح في سياق تغير المناخ.

٧٥ - ويرى أن من الحاسم تعزيز آلية الرصد والتنفيذ للأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. والدورة الراهنة ينبغي أن تُستعمل لتحقيق توافق في الآراء على إنشاء آلية رصد لتعقب تنفيذ هذه الأهداف ولتشجيعه. ويمكن للاستعراض الوزاري السنوي الأول ومنتدى التعاون الإنمائي أن يكونا مفيدين في هذا الصدد. وتتوقع مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تعرض البلدان المتقدمة النمو استراتيجياتها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخصوصا الهدف ٨، خلال الاستعراض الوزاري السنوي. ومن المفيد معرفة مدى اتفاق سياسات تلك البلدان مع المبادئ التوجيهية لتحقيق فعالية المعونة ووضع تنفيذ الالتزامات الملتزم بها وفقا للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

٧٦ - وقال إنه سيتعين على المجتمع الدولي أيضا أن يعي التحديات المحددة التي تواجه أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأن يكون مستجيبا لخططها واستراتيجياتها الوطنية للتنمية.

٧٧ - **السيدة أسمادي** (إندونيسيا): قالت، وهي تتكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، إن المناسبة الرفيعة المستوى بشأن تغير المناخ قد اثبتت الالتزام القوي من جانب المجتمع الدولي بالتغلب على تهديد خطير. وفي هذا السياق سيمهد مؤتمر بالي المعني بتغير المناخ لوضع نظام عادل للمناخ، مؤيدا التنمية والفقراء. والمناسبة الرفيعة المستوى أيضا رسالة تذكير قوية بالفقر الذي ما يزال العالم النامي مبتلى به؛ وتوقعات البلدان النامية لا يزال من اللازم تحقيقها في هذا الصدد.

٧٨ - وقالت السيدة أسمادي إنه يجب أن يتخذ إجراء أكثر جرأة وسرعة لتنفيذ الالتزامات الدولية القائمة بالقضاء على الفقر والتنمية المستدامة. وتأمل رابطة أمم جنوب شرق آسيا في أن يؤدي الحوار الرفيع المستوى بشأن التنمية المقبل دورا هاما في إعادة وضع الجهود الإنمائية على المسار الصحيح.

٧٩ - وذكرت أنه ينبغي للبلدان النامية أن تواصل رعاية مناخ ملائم للنمو الاقتصادي. وينبغي أن تستعمل الموارد الطبيعية استعمالا حكيما لمصلحة الأجيال الحاضرة

والمستقبلة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو ألا تدخر جهدا لإنشاء نظام تجاري مفتوح ومستند إلى القواعد ومن الممكن التنبؤ به وغير تمييزي للبلدان النامية. وإذ نضع ذلك في الاعتبار ينبغي لجولة الدوحة أن تُستأنف وتختتم بأسرع وقت ممكن. وينبغي وضع التأكيد على مشاركة البلدان النامية في عملية صنع القرار في المؤسسات المالية الدولية.

٨٠ - وأشارت السيدة اسمادي إلى أنه على الرغم من أن رابطة أمم جنوب شرق آسيا نفسها تمثل منطقة سريعة النمو فإنها تعترف بأن المنطقة الآسيوية لا تزال تشكل نسبة كبيرة من الفقراء في العالم. ولذلك فإن القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يحتلان الأولوية المستمرة بالنسبة إلى رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وتحقيقا لهذا الغرض، تسعى للنهوض بتنفيذ برنامج عمل فيينتيان بالدعم الأكبر من المجتمع الدولي.

٨١ - **السيد روجر يانغ** (الولايات المتحدة): قال إن الإدارة السليمة وتحرير السوق وتنمية القطاع الخاص تولد هي كلها النجاح في التجارة والتنمية. ولكن، نظرا إلى أن فوائد النمو الاقتصادي يمكن أن تكون موزعة على نحو متفاوت، فإن بعض البلدان ما تزال ضعيفة حيال الصدمات الاقتصادية الخارجية. وللحد من هذه الأخطار وتقليل الاختلالات العالمية تشجع الولايات المتحدة البلدان على انتهاج سياسات اقتصادية تقوم عل الإدارة السليمة والمؤسسات ونظم السوق واحترام جميع حقوق الإنسان.

٨٢ - وقال السيد يانغ إن الشراكات بين البلدان المتقدمة النمو والنامية ما تزال ضرورية لزيادة التنمية الاقتصادية على نطاق عالمي. وللمساعدة الدولية وتخفيف عبء الدين أهمية أيضا في دعم البلدان النامية؛ وفي هذا الصدد اتخذت الولايات المتحدة عددا من المبادرات المتعلقة بتخفيف الدين ومنح التنمية.

٨٣ - وأردف السيد يانغ قائلا إن الاستثمار المباشر الأجنبي وتوفر قطاع خاص نشيط يمكنهما أن يزيدا النمو الاقتصادي. الولايات المتحدة تؤيد تأييدا قويا وجود مناخ مستقر ومن الممكن التنبؤ به للاستثمار، يجتذب قدرا أكبر من الاستثمار المباشر المحلي والأجنبي. وبدون الإنفاذ السليم للعقود واحترام حقوق الملكية لا يمكن للاقتصادات أن تحقق إمكانها كاملا. وعلاوة على ذلك، تشكل التحالفات العامة - الخاصة نموذجا مبتكرا لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية.

٨٤ - وقال إن الولايات المتحدة تواصل تأييدها القوي لبرنامج الدوحة الإنمائي، وتشجع قدرا أكبر من التجارة والتنمية الدوليتين. وبالتالي، لا يزال الإكمال الناجح لجولة الدوحة يشغل الأولوية الأولى. بيد أن مسائل قيد المناقشة ينبغي أن تجري المفاوضات بشأنها في منظمة التجارة العالمية، إذ كانت فعلا آثار عكسية لمحاولة الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تقرر مسبقا نتيجة مسائل كتلك قيد المفاوضات. وبدلا من ذلك، ينبغي للجنة الثانية أن يكون تركيزها على التقدم المحرز في برنامج التنمية المتفق عليه.

٨٥ - وذكر أن الولايات المتحدة تعتبر تغير المناخ مسالة خطيرة، وأنها كانت قد استضافت اجتماعا كبيرا بغية تحقيق توافق أعرض في الآراء على نهج دولي جديد إزاء تأمين الطاقة وتغير المناخ، ما سيساهم بدوره في اتفاق عالمي بحلول سنة ٢٠٠٩ بمقتضى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. ويتطلع قدما إلى المساهمة في المفاوضات في مؤتمر بالي المعني بتغير المناخ في كانون الأول/ديسمبر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الولايات المتحدة، بوصفها المانح الأكبر للمعونة على المستوى الثنائي، تؤيد جهود الجمعية العامة

الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتفق عليها دوليا، وهي ملتزمة التزاما كاملا بزيادة فعالية تقديم المعونة بكل أنواعها، بما يتفق مع إعلان باريس سنة ٢٠٠٥.

٨٦ - وواصل كلامه قائلا إن وفد بلده ما يزال ملتزما التزاما ثابتا بتقليل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وبعكس اتجاهه، وعلى نحو أعم، يؤيد مواصلة التركيز من جانب المجتمع الدولي على اتخاذ خطوات أوسع صوب تحقيق أهداف التنمية.

٨٧ - وأخيرا قال السيد يانغ إن التنمية على الأجل الطويل الناجحة لا يمكن تحقيقها بدون الحكم السليم، ووجود قطاع خاص نشيط وسوق حرة والنمو الاقتصادي. وينبغي للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات أن يعترف وينهض بهذه العناصر وأن يعمم مراعاتها عبر أنشطة التنمية التي تقوم بها الأمم المتحدة.

٨٨ - **السيد تشولكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن روسيا تعمل على تعزيز ما يمكنها أن تقدمه من المساعدة للبلدان المحتاجة. وفي هذا الصدد تلاحظ الإصلاح الحالي للمساعدة الإنمائية للأمم المتحدة باهتمام كبير، على أساس الفهم أن هدفها النهائي هو زيادة فعالية وكفاءة مؤسسات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية-الاقتصادية لكل بلد مستفيد من البرنامج. بيد أن ما يقلقه هو الاستقطاب المتزايد الوضوح للمواقف والمحاولات المتنامية لإضفاء الطابع السياسي على أعمال الأمم المتحدة في هذا المجال. ولضمان كفاءة المنظمة من الأساسي التقيد على نحو صارم بالمبادئ الواردة في القرارات الحكومية الدولية فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية المتعددة الأطراف. وإلا نشأ خطر حقيقي يتمثل في أن تفقد المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة ميزتها التنافسية على أشكال أخرى من المساعدة وأن تصبح مرتبطة بخصائص سلبية، من قبيل التسييس والاشتراط. ومن شأن ذلك بدوره أن يقلل إلى حد كبير كفاءة تلك المساعدة وأهميتها بالنسبة إلى الاحتياجات الملحة للبلدان المتلقية.

٨٩ - وذكر السيد تشولكوف أن وفد بلده يولي الأهمية الخاصة للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات القادم ويحث الدول الأعضاء على إبداء المسؤولية باتخاذ قرار شامل ومتوازن وعملي. وعلاوة على ذلك، على الرغم من أنه يجب على الحكومات الوطنية أن تمارس الريادة، فمن بالغ الأهمية أن تتقيد البرامج والصناديق تقيدا كاملا بالولايات التي أسندتها القرارات الحكومية الدولية إليها.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.